

إدارة مخاطر عقود الاستثمار الإسلامية

Managing the risks of Islamic investment contracts

عزالدين شرون^{1*}، بلال كيموش²¹ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر. a.cherroune@univ-skikda.dz² جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر. kimouchebilal@ymail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/08/29

تاريخ الاستلام: 2020/03/21

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث عن طرق وأساليب إدارة المخاطر في عقود الاستثمار الإسلامية، ومدى تشابهها مع المخاطر التي تصيب المصارف التقليدية. وقد توصلت الدراسة إلى نوعين من المخاطر تتعرض لها المصارف الإسلامية مالية وغير مالية، ومخاطر تمويل خاصة بصيغ التمويل الإسلامي. إذ يمكن التقليل منها بإتباعها فلسفة التنوع في عقود التمويل الإسلامية، وإتباع قواعد إدارة المخاطر. وهو ما ينطبق على مصرف قطر الإسلامي. كلمات مفتاحية: المخاطر، المصرف الإسلامي، مخاطر مالية، إدارة المخاطر. تصنيفات JEL: G1، M2، E5.

Abstract:

This research paper aims to search for ways and methods of risk management in Islamic investment contracts, and how they are similar to the risks that afflict traditional banks.

The study found two types of risks to Islamic financial and non-financial banks, and financing risks specific to Islamic financing formulas. It can be minimized by following the philosophy of diversification in Islamic financing contracts, and by following the rules of risk management. This applies to Qatar Islamic Bank.

Keywords: risk, Islamic bank, financial risk, risk management.

Jel Classification Codes: G1 ،M2 ،E5.

1. مقدمة:

تعتبر الصناعات البنكية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر، فمن طبيعة نشاط البنوك تحمل المخاطر، بل تعتبر جزء لا يتجزأ من نشاطها، غير أن المخاطر زادت في العصر الحديث فضلاً على أنها أصبحت أكثر وضوحاً في القطاع المالي ويرجع ذلك إلى زيادة معدلات التغير في الحياة الاقتصادية وزيادة معدلات الترابط والتداخل من ناحية أخرى.

غير أن البنوك الإسلامية تمكنت من الصمود في وقت تهاوت فيه أعرق وأكبر البنوك العالمية في ظرف وجيز وقد أدى القبول المتزايد لتمويل الإسلامي. ولكن على الرغم من نمو الصناعات البنكية الإسلامية، فإنها شأناً في ذلك شأن الصناعة البنكية التقليدية في العالم الإسلامي تعاني العديد من المشكلات والتحديات المتعلقة بالمخاطر التي تتخلل صيغ التمويل والعمليات المصرفية الإسلامية وكيفية إدارتها، وبوجه خاص التعامل مع مخاطر الاستثمار وكيفية تجنبها أو التقليل منها.

1.1. إشكالية الدراسة.

ولمعالجة تلك المخاطر لقد تم طرح بعض الآليات التي تساهم في الحد من المخاطر والتحديات المصرفية، وعلى البنوك الإسلامية إحداث نقلة نوعية وكمية في أدائها وتطوير بيئة ملائمة لإدارة المخاطر فما هي أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وكيف يتم إدارتها. من هنا نطرح السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قمنا بتقسيمه إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أنواع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية؟

- ماهي آليات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

2.1. فرضيات الدراسة.

- يتعرض المصرف لمخاطر مختلفة مالية وغير مالية.

- تتم إدارة المخاطر عن طريق جملة من الخطوات يتم من خلالها وضع إستراتيجية لمعالجة المخاطر المتوقعة.

3.1. منهج الدراسة.

تم الاعتماد على المنهج التحليلي لأنه المناسب لتصنيف مختلف المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في نشاطاتها اليومية.

2. ماهية المخاطر.

1.2. مفهوم المخاطر.

أ- لغة:

مأخوذة من الخطر، أي الإشراف على الهلاك وخوف التلف، يقال خاطر بنفسه

يخطر.

ب- مفهومها عند الفقهاء.

الخطر هو الإشراف على الهلاك وبهذا المعنى يقال غير واحد من أهل العلم أن الخطر والغرر هما لفظان مترادفان بمعنى واحد وهو ما جهلت عينه وقيل ما تردد بين السلامة والعطب . فالمخاطرة تعني التعرض لاحتمال الهلاك أو التلف، وقد اكتسبت كلمة المخاطر معنى جديد في لغة العرب المعاصرة.(عيد،2008، ص ص142-143)

ج- المفهوم الاقتصادي للمخاطر.

تعني احتمال وتوقع الخسارة أو احتمال عدم الحصول على العائد المتوقع بالنسبة للبنك الإسلامي يعني المخاطرة الهلاك الكلي أو الجزئي أو انخفاض قيمة الأصل الاستثماري.(العجلوني،2008،ص421)

تعرف على أنها: هي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هي درجة التغيير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر معتدلة تساهم في تحقيق قيمة التدفقات. الخطر وعدم اليقين مصطلحان أساسيان كإطار لاتخاذ القرار وعدم اليقين معلومات غير ثابتة بينما المخاطرة نتائج غير مؤكدة.

والمخاطر هي حالة من عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من هذه الأمور مجتمعة، فهي توقع اختلاف العائد بين المخطط المطلوب والمتوقع حدوثه. (أبو الفتوح،2008،ص101)

2.2. كيفية نشوء المخاطر.

تنشأ المخاطرة عبر ثلاث مراحل رئيسية نوجزها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): سياق نشوء المخاطر

التهديد (Menace)

وهن (Vulnerability)

المخاطرة (Risk)

المصدر: عبد الرزاق خليل وحزمة طيبي، إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق معايير لجنة بازل الدولي بالاعتماد على الموسوعة الالكترونية بالانترنت: <http://www.c4arab.com>

أ. التهديد (Menace): هو محاولة تثبيط السير الحسن لنشاط المؤسسة أو التعرض لبقائها وفرص نجاحها، مثل: ظهور منافسين جدد أو نقص في الكفاءات والخبرات. هناك ثلاث مركبات أساسية للتهديد، وهي:

✍ الهدف: وهو المحل الذي يريده المهاجم، مثل: الخصوصيات بكشف المعلومات السرية للغير، السلامة بإلحاق الضرر بكفاءة و/أو فعالية الأنظمة، بزعة المواقف والوضعيات، إخفاء هجوم على مركز آخر بتغيير سجل الأحداث؛

✍ الطريقة: التي تقود إلى الهدف، وقد تكون مباشرة (أي لديه منفذ دخول على النظام) أو غير مباشرة (أي عن طريق وسيط)، ويتم تحديد الطريقة المناسبة لإحداث التهديد بعد رصد معلومات كافية عن الهدف وبعد تحديد الدوافع؛

✍ الحدث: الواقعة التي تترتب عنها خسائر، مثل: الغش، الاحتيال، الاختلاس، السرقة، إتلاف الوسائل، تقصير في واجب مهني، تزيف بطاقات، قرصنة، التصنت على الرسائل.

ب. الوهن (Vulnerability): نقاط ومواطن الضعف في المنظمة، والتي من خلالها يستطيع المهاجم تدمير/تخريب/عرقلة المحل الذي هاجم من أجله. بالنسبة للعمل المصرفي يمكن تصنيفها إلى خمسة أقسام أساسية: (b.de France,2004,p116)

✍ وهن متعلق بالاقتصاد الكلي؛

✍ وهن منبثق عن النقد الائتماني ؛

✍ مصيدة تقدير المخاطر ؛

✍ التركيز ؛

✍ تنامي الترابط.

ج- المخاطرة (Risk): وهو احتمال وقوع الخطر.

3. مخاطر المعاملات المصرفية الإسلامية.

3.1. مخاطر عقود التمويل.

أ_ مخاطر عقد الإستصناع: أبرزها كون المستصنع (السلعة المطلوب صنعها) مخالفا للمواصفات المتفق عليها بين الصانع، حيث تناول المعاصرون هذه القضية ضمن مسألة الشرط الجزائي، وهو اتفاق بين المتعاقدين على تقدير التعويض الذي يستحقه من شرط له على الضرر الذي يلحق إذا لم ينفذ الطرف الآخر ما إلزم به أو تأخر في تنفيذه وهناك قولين في هذا المجال: (حماد، 2015، ص ص139-141)

- الأول جواز هذا الشرط وقد يقيد به الأول، ألا يكون سبب الإحلال بالعقد طرف قاهر خارج - عن إرادة المتعاقد. - الثاني هو عدم جواز هذا الشرط.

ب_ مخاطر عقد المربحة: تتمثل هذه المخاطر في أن الصيغة الموحدة لعقد المربحة قد لا تكون مقبولة شرعا لجميع علماء الشريعة وهذا ما يؤدي إلى ما يعرف بمخاطر الطرف الآخر في العقد. ويمكن أن نذكر بعض مخاطر المربحة للأمر بالشراء فيما يلي: (طهراوي، 2013/2014، ص 59)

- عدم القدرة على التسليم؛ - مخاطر متعلقة بالسعر؛ - مخاطر عدم صلاحية السلعة؛ - مخاطر التوقف عن السداد.

تتعلق مخاطر السوق أو (الأسعار) في المربحة بالموجودات التي بحوزة البنك الإسلامي والمتاحة للبيع على أساس المربحة لكن يمكن للمربحة للأمر بالشراء أن يقلل من هذه المخاطر. (بلعجوز، 2009، ص ص46-47)

ج_ مخاطر التمويل بالسلم: عدم قدرة البائع على تسليم البضاعة بالمواصفات المطلوبة في التاريخ المحدد.

لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنضمة أو خارجها، فهي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها، وهذه السلع تحتاج إلى تخزين، وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على المصرف الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم، وهذا النوع من التكاليف والمخاطر خاص بالمصرف الإسلامي فقط. (غواس، 2005/2006، ص 96)

د_ مخاطر عقد المضاربة: تكون المخاطرة التعاقدية في عقود المضاربة التي يكون فيها البنك الإسلامي رب مال أكبر منها في أي عقود أخرى، وذلك لأن الخسارة تقع على رب المال لوحده ولا يتحمل رب العمل أي خسارة مادية ما لم يثبت الإهمال أو التعدي أو التقصير.

وتأتي المخاطرة في عقود المضاربة من رب العمل الذي قد لا يكون كفؤاً أو خبير في إدارة وتصريف منتجات المشروع نفسه أو من منتجاته، ويمكن أن تنتج المخاطر عن عدة عوامل مثل: (العجلوني، 2009، ص436)

- تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة؛- تلف البضاعة تحت يد المضارب؛
 - سوء أمانة رب العمل أو نقص كفاءته وسوء إدارة المشروع؛(عيد، 2011، ص190)
 - عدم الالتزام بشروط عقد المضاربة وصعوبة التدقيق والتقييم والمتابعة من قبل البنك.
- هـ. مخاطر عقد المشاركة.

هناك العيد من المخاطر لهذا العقد نوجزها فيما يلي:

- مخاطر مرتبطة بمصادر الأموال: تركز على التوظيفات قصيرة الأجل ما يعني محدودية مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية. (بلعجوز، 2009، ص ص35-37)
- مخاطر مرتبطة بدرجة التنوع في الاستثمار: كلما تنوعت الاستثمارات في المصرف وتوزعت على أكثر من مشروع، وأكثر من مورد كلما قلت درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك في المصارف.
- مخاطر مرتبطة بالكوادر الفنية: عمليات تمويل المشاركة تتطلب كوادر فنية ماهرة وذات خبرة لتعرف على فرص المشاركات أو في اختيار المشروعات ومتابعتها بهدف تقليل المخاطر التي تتعرض لها.
- مخاطر متعلقة بالطبيعة القانونية للشركة، فإذا كانت المشاركة قائمة على حصص قليلة للبيع والتداول فإن ذلك يقلل من المخاطر. (طهراوي، 2013/2014، ص51).
- مخاطر تقدير معدل الربح المتوقع: في عقد المشاركة ليس هناك معلومات كاملة عن الربح المتوقع لأن ذلك يتوقف على ظروف السوق العامة كحالة الركود والانتعاش وتأثيرها على الإيراد الكلي ومن ثم ربحية المشروع. (بلعجوز، 2009، ص ص35-37)
- مخاطر متعلقة بنزاهة العميل وأخلاقياته: وخاصة في مرحلة ما بين شراء السلعة وتخزينها بإشراف الطرفين تكون العملية غير مغطاة بأي ضمان الأمر الذي يعرض أموال المصرف لتعدي والتقصير من طرف الشريك.

و- مخاطر عقد الإجارة:

تنشأ عن تلف أو تقادم أو انخفاض قيمة الأصل التي لا يستطيع البنك تحويلها إلى المستأجر كما تنشأ عن تخلف المستأجر عن تسديد باقي أقساط الأصل أو رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء عقد الإجارة وبالتالي إعادته إلى البنك الذي يجب عليه أن يبيعه في أقرب وقت ممكن تنفيذاً لتعليمات السلطة النقدية. (العجلوني، 2009، ص 439)

ز- مخاطر متعلقة بالمزارعة.

من أكثر العقود تعرضاً للمخاطر، ولذلك نجد العديد من المصارف تحجم عن التمويل بهذه الصيغة. ويمكن أن نذكر بعضها فيما يلي: (طهراوي، 2013/2014، ص 53)

- صعوبة توقع كميات محاصيل المزارعة؛- تحتاج إلى تمويل ضخمة؛- مخاطر بيئية غير متوقعة؛
- يتحتم على البنك المتابعة الميدانية للنشاط وهو ما يخلق تكلفة إضافية؛

ح- مخاطر عقد الإجارة.

قد يعترض عقد الإجارة جملة من المخاطر نوجزها فيما يلي: (طهراوي، 2013/2014،

ص 62).

- مخاطر عدم تسديد الأقساط المتفق عنها؛
- ارتفاع القيمة السوقية للمعدات المؤجرة عن القيمة السوقية المتفق عليها في العقد؛
- المخاطر القانونية والمتمثلة في شراء العميل العين المؤجرة المتفق عليها.

2.3. المخاطر المشتركة بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

أ- المخاطر المالية:

مخاطر سوقية: تمثل التقلبات في قيم الأصول تهدد قدرات المستثمرين في تحقيق

عوائد منها وفي نفس الوقت قد تحقق أرباح قصيرة ترتبط بمخاطر. (العجلوني، 2009،

ص 426) وهي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية للأصل.

كما تعرف أيضاً بأنها المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية

أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية. (تلي وبـن بريكة، 2017، ص 218)

مخاطر أسعار الفائدة: تحدث نتيجة للتغير في مستوى أسعار الفائدة في السوق وينتج

عن ذلك حدوث خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم لاعتماد قيمتها

وهي ديون على قيمة سعر الفائدة في السوق.

✍️ **المخاطر الائتمانية:** تنشأ نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها. (شقيري وآخرون، 2012، ص ص224-226)

✍️ **مخاطر السيولة:** تنشأ من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من مقدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها التي حانت آجالها وربما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الإقراض أو تعذر بيع الأصول، بينما يمكن السيطرة على مخاطر من خلال للتدفقات النقدية والبحث عن مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة الترتيب كما يمكن معالجة تسيل الأصول من خلال تنوع محفظة الأصول. (العجلوني، 2009، ص433)

ب- المخاطر غير المالية:

✍️ **مخاطر التشغيل:** عرف "Vauini" المخاطر التشغيلية على أنها خطر الانحراف من الربح المرتبط بإنتاج خدمة وتوقعات التخطيط الإدارية وخطر التشغيل في الفجوة المستحيلة سواء ايجابية أو سلبية نسبة إلى الأرباح المتوقعة. (بوعبدلي وثرى، 2015، ص119) ويوجد عدة مصادر للمخاطر التشغيلية نذكر منها: (بولصنام، د.س.ن، ص 363) - الإحتيال المالي؛ - التزوير؛ - تزييف العملات؛ - السرقة والسطو؛ - الجرائم الإلكترونية؛ - المخاطر المهنية.

وقد عرفت لجنة بازل بأنها مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد والأنظمة.

✍️ **المخاطر القانونية:** تنشأ نتيجة لوقوع التزامات غير متوقعة أو فقدان جانب من قيمة الأصل نتيجة لعدم توفر الرأي القانوني السليم، أو لعدم كفاية المستندات التي يؤكد ملكية المصرف. (العاني والشويات، 2017، ص26)

كما تعاني من عدم وجود تسهيلات المقرض الأخير. ومن ثم فإن المصارف الإسلامية تكون مضطرة للاحتفاظ باحتياطي أعلى من السيولة عما هو عليه في مثيلاتها التقليدية، وبالتالي فإن هذا الجزء المحتفظ به سيخسر فرص الاستثمار والمضاربة وما يمكن أن يتوقع عليه من عوائد.

المخاطر السياسية: تحدث نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسن القوانين والتشريعات بغرض إجراء إصلاحات اقتصادية كفرض ضرائب جديدة أو رسوم إضافية واستحداث سياسات نقدية كسياسة التمويل وسياسة سعر الصرف؛

مخاطر عدم الالتزام: تنشأ عن تجاهل تعليمات البنك المركزي أو المعايير الدولية مما يدفع البنك المركزي إلى اتخاذ بعض الإجراءات بحق هذه المصارف وتلك الإجراءات لها مخاطر حيث يعرف هذا البنك بأنه غير ملتزم باللوائح الحكومية وقد تتسرب هذه المعلومات إلى قطاع كبير من المودعين والجمهور وقد تؤثر سلباً على قدرة البنك على استقطاب موارد مالية جديدة.

ومن ضمن التحديات أن الدين لديهم خبرات في العمل البنكي الإسلامي أعدادهم قليلة ونجد أن كثير من موظفي المصارف الإسلامية جيء بهم من بنوك غير إسلامية وبالتالي فإنهم قد تعودوا على أساليب العمل البنكي التي لا تتوافق مع الأحكام الشرعية ومن جانب آخر فهناك عدد من الموظفين لا خبرة سابقة لديهم في الشقين البنكي والإسلامي. (العززي، دس ن، ص35)

4. مقررات لجنة بازل وإدارة المخاطر.

مفهوم إدارة المخاطر: تتمثل في الأدوات والوسائل التي تسعى لتحديد وقياس المخاطر بهدف إدارتها والسيطرة عليها، كي يتحقق أعلى عائد عند مستوى مخاطرة معينة أو يتحقق أدنى مستوى من المخاطر عند مستوى معين من العائد. (نزال والوادي، 2009، ص227)

مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر: لجنة بازل كما هو معلوم هي لجنة خاصة بالسلطات المصرفية الرقابية تم إنشائها بمعرفة محافظي المصارف المركزية للدول العشر الكبار نهاية سنة 1974، وهل لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية. وعادة ما تجتمع في مقرها أربع مرات سنوياً وتتكون من 13 دولة. (طبية ومرايحي، 2008، ص93)

ولقد وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من المبادئ لإدارة مخاطر السيولة ومواجهة تحديات الرقابة المصرفية. نذكر من بينها ما يلي: (أبو الفتوح، 128-130)

- المصرف مسئول عن تحقيق إدارة متينة لمخاطر السيولة، ولذلك ينبغي على المصرف أن يشيد إطار قوي لإدارة مخاطر السيولة ويؤمن تحقيق سيولة كافية تشمل نقدا حرا وأصولا عالية السيولة.

- يجب أن يكون لدى المصرف عملية جديدة لتعريف وقياس وتأشير ورقابة مخاطر السيولة. وهذه العملية ينبغي أن تتضمن إطارا قوي لتخطيط شامل للتدفقات النقدية الناشئة عن الأصول والالتزامات وبنود الميزانية على مدى مجموعة من الآفاق الزمنية المناسبة ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة عن ضعف وإخفاقات ومشاكل في إدارة الأنماط الأخرى من المخاطر.

- ينبغي على المصرف أن يعرف وقيس ويؤشر موقف مخاطر السيولة بالنسبة لـ:

◀ التدفقات النقدية المستقبلية من الأصول والالتزامات؛

◀ مصادر الطلب غير المتوقع على السيولة؛

◀ أنشطة الحجز القضائي الإنفاقات المختلفة.

- ينبغي على المصرف أن يصمم مجموعة من المؤشرات التحذيرية تساعد في عملية تعريف وقياس وتأثير موقف مخاطر السيولة في المصرف من أجل توفير العلم بنشوء مخاطر متزايدة في السيولة أو احتياجات تمويلية محتملة.

- ينبغي على المصرف أن يشيد إستراتيجية للتمويل تحقق تنوعا مؤثرا في مصادر التمويل.

- ينبغي على المصرف أن يتيح معلومات على نحو منتظم تمكن شركاء السوق من إجراء تقييم مؤسس على معلومات فيما يتعلق بمقارنة الإطار الإداري لمخاطر السيولة في المصرف وذلك لتمكين حملة الأسهم من إجراء تقييم مؤسس على معلومات عن مقدرة المصرف على الوفاء باحتياجات السيولة.

ونشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية النسخة الأولى من بازل3 في أواخر 2009 وتبنى بازل3 على كل من بازل1 و2 وتعمل على تحسين مقدرة القطاع المصرفي على التعامل مع أوقات الشدة المالية والاقتصادية. وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية المصرفية وركزت على تحقيق هدفين هما:

☞ تنظيم وتحوط يساعد في زيادة مرونة المؤسسات المصرفية، وتحقيق نظام لتحوط على

مستوى النظام المصرفي ككل؛

- كما اتفاقية بازل تشمل إطار جديد شامل ومتكامل للثقافة المصرفية. كذلك يجب ان يكون لدى المصارف سياسات لإدارة المخاطر المصرفية.
5. الإطار الإسلامي لمعالجة المخاطر في المصارف الإسلامية.
- ويتم ذلك وفق ما يلي: (أبو الفتوح، 2009، ص132)
- معيار كفاية رأس المال يهدف هذا المعيار إلى:
- معالجة الهيكل والمكونات الخاصة للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية؛
 - توحيد الأسلوب المتعين إتباعه في تحديد وقياس المخاطر التي تتضمنها المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ولتحقيق هذان الهدفين اقترح معادلتين:
- معادلة قياسية: رأس مال مؤهل/إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها_الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار؛
 - معادلة تقدير السلطة الإشرافية: وتطبق هذه المعادلة عندما تقرر السلطة الإشرافية في الدولة أن مؤسسات الخدمات المالية ملزمة بدعم دخل حسابات الاستثمار كجزء من تقليل مخاطر المسحوبات.
- رأس المال المؤهل/إجمالي الموجودات مرجحة حسب أوزان مخاطرها+إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها المملوكة من حسابات الاستثمار المقيدة (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق).
6. إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.
- كما سبق ذكره هناك العديد من المخاطر التي تعترض عقود التمويل في المصارف الإسلامية وهنا نوضح أهمية إدارة المخاطر.
- 1.6. أهمية إدارة المخاطر المصرفية.
- إن التنبؤ بالمخاطر ومن ثم قياسها والتحكم فيها هو الدور الأساسي تلعبه في إدارة المخاطر المصرفية لذا تكمن أهميتها فيما يلي: (تلي وبن بريكة، ص221)
- أن يكون قسم إدارة المخاطر مدركا الوظيفة أو التطورات الجديدة للمؤسسة أو المصرف؛
 - محاول استخدام مقاييس للسيطرة على المخاطر والتي تعتبر الأكثر ملائمة للتطورات الجديدة.

ويتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى المصرف ككل.

2.6. مبادئ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

تتميز إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بأربع مراحل أساسية: (كردى، 2010، ص 71)

- أ. تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية؛
 - ب. القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة؛
 - ج. اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها؛
 - د. مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.
- أدوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: (أبو الفتوح، 2009، ص 135)
- تنوع الاستثمار والائتمان تنوعا يشمل الإطار الجغرافي وأجال التمويل والربحية؛
 - توزيع سلطات قرار منح التمويل بين مستويات إدارية مختلفة؛
 - تصميم أنظمة فعالة وشاملة للمعلومات بما في ذلك معلومات عن العملاء والسوق والأحوال الاقتصادية؛
 - تكوين احتياطات وتخصصات تكفي لمواجهة المخاطر والحد منها؛
 - الصناديق التعاونية بين المصارف الإسلامية.

3.6. خطوات عملية إدارة المخاطر.

يمكن إيجاز هذه الخطوات فيما يلي:

❖ الخطوة الأولى: تحديد المخاطر وذلك بالوقوف على الأحداث التي يمكن أن تؤثر سلبا

على أهداف المصرف وتحديد جميع المصادر المحتملة للمخاطر، والاستفادة في ذلك من

مراجعة المخاطر الشائعة ويتم ذلك عن طريق: (المنشاوي، 2019)

- التحديد المعتمد على الأهداف: إذ أن الفرق والمنظمات العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرض هذه الأهداف إلى خطر سواء كان جزئيا أو كليا.
- التحديد المعتمد على السيناريو: أي حدث يولد سيناريو مختلف قد يعرض العمل إلى خطر.
- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو تفصيل جميع المصادر المحتملة للخطر.

- مراجعة المخاطر الشائعة؛

❖ **الخطوة الثانية:** تقييم المخاطر من حيث درجة تأثيرها واحتمال حدوثها ومعدل حدوثها. ويتم في ذلك تقييم وضع العميل والمشروع الممول والصناعة، وتحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها بناء على موازنة بين تكلفة تخفيف المخاطر والعائد من وراء ذلك؛

❖ **الخطوة الثالثة:** إدارة النشاط في ظل مستوى مقبول من المخاطر، ثم يتم التعامل مع هذه المخاطر بأحد البدائل الثلاثة:

أ- تجنب المخاطر وذلك بعدم الدخول أصلاً في العملية التي تكتنفها هذه المخاطر.

ب- نقل المخاطر إلى الغير عن طريق التأمين مثلاً.

ج- قبول المخاطرة والسيطرة عليها. وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل حدة الخطر وتخفيض أثره حال حدوثه.

❖ **الخطوة الرابعة:** وهي اتخاذ القرارات باختيار الأساليب التي ستتبع لتعامل مع المخاطر وتضمينها خطة لمعالجة المخاطر المختلفة؛

❖ **الخطوة الخامسة:** التنفيذ وذلك بوضع القرارات المختارة موضع التنفيذ؛

❖ **الخطوة السادسة:** مراجعة وتقييم الخطة في التنفيذ لإجراء التعديلات والإضافات اللازمة. (أبو الفتوح، 2009، ص ص 135-136)

تعتبر الخطوات السالفة الذكر أهم الخطوات التي يمكن إتباعها من أجل إدارة صحيحة للمخاطر التي يمكن أن تعترض المصارف الإسلامية في أي عقد من العقود التمويلية التي تعتمد على أدوات استثمارية.

7. مصرف قطر الإسلامي.

من خلال هذا الجزء من الدراسة تطرقنا إلى نبذة تعريفية عن مصرف قطر الإسلامي، وإلى مختلف المخاطر التي يتعرض لها وكيفية إدارتها، خلال الفترة (2012-2019).

7.1. نبذة تعريفية عن مصرف قطر الإسلامي.

مصرف قطر الإسلامي (المصرف) هو أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 43% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 11% من إجمالي السوق

المصرفية. له شبكة فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر. كما تقدم الفروع الأساسية مراكز متخصصة. عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الالكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال المصرف، والخدمات المصرفية عبر الانترنت، وأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية ITM ، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على عدة جوائز. (الإسلامي، 2020)

يتبنى المصرف إستراتيجية نمو وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية. وتتماشى الإستراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي. ويُعد المصرف مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتمتلك مجموعة المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو إنفست، وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف، هذا إلى جانب الشركات الزميلة شركة "بيمه" (المختصة في تقديم برامج التكافل التأميني)، وشركة الجزيرة للتمويل (شركة تمويل استهلاكي).

و للمجموعة حضورها في الأسواق الرئيسية العالمية. ويمتلك المصرف QIB-UK ، وهي مؤسسة مالية تابعة للمصرف تأسست عام 2008 لتلبية جميع الاحتياجات المالية للأفراد والشركات القطرية في المملكة المتحدة. وفي لبنان من خلال بيت التمويل العربي هذا بالإضافة إلى فرع في السودان. (الإسلامي، 2020)

7.2. إدارة المخاطر في مصرف قطر الإسلامي.

يتعرض مصرف قطر الإسلامي لجملة من المخاطر كغيره من المصارف الإسلامية الأخرى، ويقوم بإدارة كل نوع منها من خلال ما يلي.

أ- مخاطر الائتمان.

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق أحد العملاء أو الطرف المقابل للموجودات المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر مالية وتنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي من موجودات التمويل وأرصدة لدى البنوك واستثمارات مالية وموجودات

أخرى محددة. يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة على التالي: (الإسلامي، 2020)

- ◀ وضع هيكل صلاحيات وسقوف للموافقة على تجديد الأنشطة التمويلية؛
 - ◀ مراجعة وتقييم مخاطر التعرض الائتماني وفقا لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل اعتماد التسهيلات للعملاء. وتخضع عمليات التجديد ومراجعة الأنشطة التمويلية لنفس عملية المراجعة؛
 - ◀ تنويع أنشطة التمويل والاستثمار؛
 - ◀ الحد من التركيزات الائتمانية في القطاعات الصناعية والمواقع الجغرافية ولدى الأطراف الأخرى؛
 - ◀ المراجعة المستمرة لمدى الالتزام بالسقوف المعتمدة للتعرض فيما يتعلق بالأطراف الأخرى والقطاعات والبلدان ومراجعة السقوف بما يتماشى مع استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.
- ويوجد إطار شامل لسقوف مخاطر الائتمان التي تقوم بمراقبة الجودة الشاملة لمحفظة الائتمان للبنك بالإضافة إلى المحافظ الأساسية. بالإضافة إلى ذلك يتم تحديد مستويات مخاطر تركز محددة على مستوى المنتج، والجغرافيا، والأطراف الأخرى والتي تندرج في المنظمة المعنية.
- إضافة إلى ذلك، تدير المجموعة مخاطر التعرض الائتماني بالحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً وبتحديد مدة التعرض. قد تعتمد المجموعة في بعض الحالات إلى إنهاء عمليات معينة أو التنازل عنها لأطراف أخرى لتخفيف مخاطر الائتمان. وتجري مراجعة منتظمة لوحادات الأعمال، والسياسات الائتمانية للمجموعة من قبل إدارتي التدقيق الداخلي/الخارجي والالتزام.
- يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر قائمة المركز المالي. يظهر الحد الأقصى للمخاطر بإجمالي الأرصدة قبل تأثير التخفيف عن طريق استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات. (الإسلامي، 2020)

الجدول رقم (01):التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد
الوحدة: ألف ريال قطري

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
3.317.138	2.616.869	4.335.015	4.450.331	4.854.203	4.889.109	6,668,057	6.660.492	أرصدة لدى بنوك مركزية
8.757.963	6.348.139	8.931.018	9.494.044	10.149.896	4.875.690	6,424,153	3,552,284	ارصدة لدي بنوك
43.137.334	47.139.466	59.681.531	87.221.910	98.170.520	102.613.49 9	102,209,930	113,753,59 3	موجودات تمويل
11.356.432	13.063.225	14.733.346	17.208.344	18.461.089	28.300.482	29,044,308	30,906,716	استثمارات مالية - دين
844.455	500.600	770.724	603.155	684.574	974.325	760,837	623,887	موجودات أخرى
69.668.299	67.413.322	118.977.784	88.451.634	141.653.105	132.320.28 2	285 ,107,145	,496,155 972	المجموع
التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى كما يلي:								
5.611.126	5.308.901	8.640.208	11.036.519	10.187.579	11.043.258	11,090,785	10,978,355	خطابات ضمان
4.741.872	685.021.5	6.546.492	8.758.508	5.539.823	5.894.185	4.808.855	5.184.244	تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
1.470.011	1.188.790	1.623.905	1.929.350	3.105.980	1.379.262	2.077.304	4.167.860	اعتمادات مستندية
420.321	460.844	533.329	293.478	/	/	/	/	قبولات بنكية
11.980.220	12.243.330	22.017.855	17.253.934	18.316.705	18.833.382	17.976.944	20.294.459	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوي لمصرف قطر الإسلامي، (2012-2019)، على الرابط:

<https://www.qib.com.qa/ar/>

يمثل الجدول أعلاه سيناريو أسوأ الحالات لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به للتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات المسجل في بيان المركز المالي الموحد، استندت المخاطر الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الواردة في بيان المركز المالي الموحد. الحد الأقصى للتعرض للخطر الائتماني المتعلق بالضمان المالي هو أقصى قيمة يمكن للبنك أن يدفعها في حالة استدعاء الضمان. حيث نلاحظ أن خطابات الضمان كانت في حالة زيادة منذ 2012 إذ بلغت 5.611.126 (ألف ريال قطري)، لتصل إلى أقصى قيمة لها 2018 بقيمة 11.090.785 (ألف ريال قطري)، وتراجع سنة 2019 تراجعاً طفيفاً إذ بلغت 10,978,355 (ألف ريال قطري).

في حين نجد أن قيمة التسهيلات ائتمانية غير مستغلة شهدت ارتفاعاً سنوات 2012-2015 حيث انتقلت من قيمة 4.741.872 إلى 8.758.508 (ألف ريال قطري) خلال هذه الفترة. ليعقبها تراجع حتى وصلت إلى 5.184.244 (ألف ريال قطري) سنة 2019. أما عن الاعتمادات المستندية فقد شهدت ارتفاعاً مطرداً من قيمة 1.470.011 (ألف ريال قطري) سنة 2012. ليصل قيمة 4.167.860 (ألف ريال قطري) سنة 2019. غير أن قبولات بنكية أخذت منحى مختلف عن باقي العناصر الأخرى. فبعدما كانت سنة 2012 بقيمة 420.321 (ألف ريال قطري) وارتفاعها في السنتين الموالتين لها، شهدت تراجعاً كبيراً سنة 2015 بقيمة قدرت بـ: 293.478 (ألف ريال قطري) لتنعدم في السنوات الموالية لها.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بضمان مالي هو كامل المبلغ الذي قد يكون بإمكان المجموعة دفعه في حالة استدعاء الضمان. الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتزام تمويل هو المبلغ الكامل للالتزام. في كلتا الحالتين فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر أكبر بكثير من المبلغ المعترف به كمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد.

ب- إدارة مخاطر السيولة.

إذ تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة والتي تتكون إلى حد كبير من صكوك مصرف قطر المركزي واستثمارات متاجرة قصيرة الأجل، والودائع بين البنوك قصيرة الأجل، كما تحتفظ المجموعة باحتياطي قانوني لدى مصرف قطر المركزي. تراقب إدارة مخاطر السوق مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي من خلال لوحة إدارة السيولة التي تلتقط العديد من مؤشرات السيولة في ظل ظروف السوق العادية والمتوترة على حد سواء. تشمل لوحة إدارة السيولة على النقاط التي سوف تساعد مسبقاً في تحديد نقص السيولة، والإجراءات العلاجية التي سيتم اتخاذها في إطار كل حالة جنباً إلى جنب مع الأشخاص المسؤولين. جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة أعضاء مجلس الإدارة و(ALCO).

ج- إدارة مخاطر السوق.

تسند الصالحية الكلية عن مخاطر السوق إلى لجنة الموجودات والالتزامات (ALCO) إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر هي المسؤولة عن وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق) تخضع لمراجعة وموافقة مجلس الإدارة/لجنة الموجودات والالتزامات (والمراجعة اليومية لتطبيقها. تنظر المجموعة إلى إدارة مخاطر السوق ككفاءة أساسية والغرض منها ليس لتحديد مخاطر السوق.

الجدول رقم(02):ملخص لمركز القيمة المعرضة للخطر لمحافظ المتاجرة للمجموعة

السنة	مخاطر السوق	في 31 ديسمبر	متوسط	حد أقصى	حد أدنى
2019	مخاطر سعر السهم 10 أيام (VAR) 99%	17.335	13.432	17.358	10.319
2018	مخاطر سعر السهم 10 أيام (VAR) 99%	15.665	18.59	24.909	14.502
2017	مخاطر سعر السهم 10 أيام (VAR) 99%	24,596	17,177	27,255	10,337
2016	مخاطر سعر السهم 10 أيام (VAR) 99%	14,725	17,414	21,166	10,092
2015	مخاطر سعر السهم 10 أيام (VAR) 99%	63	62	69	51
2014	مخاطر سعر السهم 10 أيام (VAR) 99%	53	51	56	46
2013	مخاطر سعر السهم	919	4.377	9.803	904
2012	مخاطر سعر السهم	11.366	9.498	12.646	4.539

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوي لمصرف قطر الإسلامي، (2012-2019)، على

الرابط: <https://www.qib.com.qa/ar/>.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيود نموذج القيمة المعرضة للخطر يتم بهيكل مراكز وقياس الحساسية، متضمنة حدودا لمعالجة مخاطر التركيز المحتملة ضمن كل محفظة متاجرة. إضافة إلى ذلك فإن المجموعة تستخدم نطاقا واسعا من اختبارات الجهد لتجسيد الأثر المالي لمختلف السيناريوهات الاستثنائية للسوق، في الفترات التي تحدث فيها قلة سيولة ممتدة في السوق، على محافظ المتاجرة الفردية والمركز الكلي للمجموعة.

8. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى نتائج وعلى أساسها سيتم تقديم الاقتراحات المناسبة وفق ما يلي:

1.8. النتائج

- يستدعي الانضباط في العمل المصرفي إلى وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر، حيث تواجه أثناء ممارسة نشاطها نوعين من المخاطر، مخاطر تشترك فيها مع البنوك التقليدية منها مخاطر مالية ومخاطر غير مالية. ومخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية وهي مخاطر التمويل الإسلامي وهي أحد أهم الخطوات في تحديد وتقييم المخاطر للسيطرة عليها. مما يساعد في الحد من الكثير من مخاطر التدفقات النقدية أو باقي المخاطر المحتملة الأخرى وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- للتقليل أو الحد من هذه المخاطر أو التقليل من حجم الخسائر نجد إدارة المخاطر كتنظيم متكامل وعملية أساسية وضرورية للمصارف الإسلامية وهي عملية شاملة ومتكاملة ومستمرة في التطور والابتكار فعلى الإدارات أن تكون لديها الأهلية والخبرة لتوقع المخاطر المحتملة والمستجدة، وابتكار الوسائل المناسبة لعملية الكشف المبكر عن الخطر وأدوات القياس والمتابعة الواعية المستمرة من خلال التقارير وأن تكون قادرة على ابتكار الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تعترض المصارف. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

2.8 الاقتراحات

- على المصارف الإسلامية تبني فلسفة التنوع في العقود التمويلية، خاصة وأن المجال مفتوح لذلك وهناك العديد من العقود التي تضمن التقليل من المخاطر والتقليل منها.
- لابد للمصارف الإسلامية من البحث عن مجالات الاستثمار التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية الحقيقية وهو أحد المقاصد الشرعية لإنشاء هذا النوع من المصارف.

8. قائمة المراجع:

1.8 . المراجع باللغة العربية.

- العاني أسامة والشويات محمود، (2017)، السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، مجلة المنارة، المجلد 23 (02).
- بلعجوز حسين موسى، (2009)، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

- حماد حمزة عبد الكريم، (2015)، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان.
 - العجلوني محمد محمود، (2009)، البنوك الإسلامية-أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية-، دار المسيرة للنشر،، عمان.
 - نزال عبد الله إبراهيم، الوادي محمود حسين، (2015)، الخدمات في المصارف الإسلامية، دار الصفاء، عمان.
 - أبو الفتوح نجاح، عبد العليم عبد الوهاب، (2014)، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.
 - عید عادل عبد الفضيل، (2008)، الائتمان والمدائيات في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية.
 - شقيري نوازي موسى، (2012)، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
 - غواس سكيكة، (2006/2005)، أدوات التحليل المالي في المصرف الإسلامي، جامعة سكيكة، الجزائر.
 - بوعبدلي أحلام، ثريا سعيد، (2015)، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك الجزائرية - دراسة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03.
 - بولصنام محمد، (د.س.ن)، الإندماج المصرفي كآلية لتقليل المخاطر المصرفية دراسة حالة مصرفي الأعمال والأهلي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد التاسع.
 - العززي شهاب احمد سعيد، (د.س.ن)، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
 - نزال عبد الله إبراهيم، الوادي محمود حسين، (2009)، الخدمات في المصارف الإسلامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
 - تلي فريدة، وين بركة الزهرة، (2017)، استخدام النموذج الكمي Z-SCORE لقياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية - دراسة تطبيقية حول مصرف دبي الإسلامي من الفترة 2011-2016، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد الثامن.
 - طهراوي أسماء، (2014/2013)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
 - طيبة عبد العزيز، مرايحي محمد، (12/11 مارس 2008)، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
 - كردي أحمد سيد، (2010)، نظرة عن قرب لتنمية وتطوير البنوك الإسلامية.
 - المنشاوي وفاء، (22 جوان 2019)، الأوراق المالية: 8 مراحل لإدارة المخاطر في الشركات، على الرابط: <https://www.emaratalyoun.com/business/local/2019-06-22-1.1225569>، تاريخ الإطلاع: 2020/03/20.
 - مصرف قطر الإسلامي، (2020)، التقارير السنوية 2012-2019، على الرابط: <https://www.qib.com.qa/ar/>
- 2.8 . المراجع باللغة الأجنبية.

• Banque de France, (11/2004), **Gestion du risque de crédit et stabilité financière**, Revue de la stabilité financière, Paris, N : 05.